قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ١٣٧ لسنة ٢٠٠٠

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن اندماج بنك التصدير والاستيراد الياباني وصندوق التعاون الاقتصادى فيما وراء البحار فى البنك الياباني ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٩/٣٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن اندماج بنك التصدير والاستيراد الياباني وصندوق التعاون الاقتصادى فيما وراء البحار فى البنك الياباني ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٩/٣٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٤ ابريل سنة ٢٠٠٠ م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٠ صفر سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ١٤ مايو سنة ٢٠٠٠ م) .

سفارة اليابان بالقاهرة

جمهورية مصر العربية

القاهرة فى سبتمبر ١٩٩٩

السيد الوزير المفوض / عزت سعد

نائب مساعد وزير الخارجية لشئون المعاهدات - وزارة الخارجية

يشرفنى إفادتكم أن كل من بنك التصدير والاستيراد الياباني (JEXIM) وصندوق التعاون الاقتصادى فيما وراء البحار (OECF) سيندمجا فى مؤسسة مالية جديدة هى البنك الياباني للتعاون الدولى (JBIC) وذلك اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٩٩ ، على أساس وثيقة الاندماج التى أقرها المجلس التشريعى الياباني (DIET) فى دورة انعقاده الأخيرة والتى دخلت حيز النفاذ فى ١٦ أبريل ١٩٩٩ ، وستنتقل جميع حقوق والتزامات المؤسستين السابقتين (JEXIM) و (OECF) إلى المؤسسة الجديدة (JBIC) فور تأسيسها .

وحيث إن ال (JBIC) سيكون الخلف القانونى للمؤسستين المتقدمتين ، لذا يشرفنى أن أؤكد ، نيابة عن الحكومة اليابانية ، أن جميع الحقوق والالتزامات ، بما فى ذلك الامتيازات والتسهيلات ، والمتصلة بعمل المؤسستين تجاه الجهات المعنية فى جمهورية مصر العربية ، ستنتقل إلى ال (JBIC) اعتبارا من أول اكتوبر ١٩٩٩ وتشمل تلك الحقوق والالتزامات ما هو منصوص عليه فى الخطاب المتبادل الموقع بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٩٠ والمعدل والموقع بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٩٩ ، بشأن تعيين ممثل مقيم بجمهورية مصر العربية لصندوق التعاون الاقتصادى فيما وراء البحار (OECF) والعاملين معه / معها .

وأتشرف بأن أقترح بأن تعتبر هذه المذكرة ومذكرتكم بالرد ، نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة ، بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية والذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لكم عظيم تقديرى

آكيو شيروتا

القائم بالأعمال بسفارة اليابان

بجمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٩

صاحب السعادة :

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :

يشرفنى إفادتكم أن كل من بنك التصدير والاستيراد اليابانى (JEXIM) وصندوق التعاون الاقتصادى فيما وراء البحار (OECF) سيندمجا فى مؤسسة مالية جديدة هى البنك اليابانى للتعاون الدولى (JBIC) وذلك اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٩٩ ، على أساس وثيقة الاندماج التى أقرها المجلس التشريعى اليابانى (DIET) فى دورة انعقاده الأخيرة والتى دخلت حيز النفاذ فى ١٦ ابريل ١٩٩٩ ، وستنتقل جميع حقوق والتزامات المؤسستين السابقتين (JEXIM) ، (OECF) إلى المؤسسة الجديدة (JBIC) فور تأسيسها .

وحيث إن الـ (JBIC) سيكون الخلف القانونى للمؤسستين المتقدمتين ، لذا يشرفنى أن أؤكد ، نيابة عن الحكومة اليابانية ، أن جميع الحقوق والالتزامات ، بما فى ذلك الامتيازات والتسهيلات ، والمتصلة بعمل المؤسستين تجاه الجهات المعنية فى جمهورية مصر العربية ، ستنتقل إلى الـ (JBIC) اعتبارا من أول اكتوبر ١٩٩٩ وتشمل تلك الحقوق والالتزامات ما هو منصوص عليه فى الخطاب المتبادل الموقع بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٩٠ والمعدل والموقع بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٩٩ ، بشأن تعيين ممثل مقيم بجمهورية مصر العربية لصندوق التعاون الاقتصادى فيما وراء البحار (OECF) والعاملين معه / معها .

وأتشرف بأن أقترح بأن تعتبر هذه المذكرة ومذكرتكم بالرد ، نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة ، بمثابة اتفاق بين الحكومتين

يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية والذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية أن ما تقدم مطابق لفهم حكومة جمهورية مصر العربية وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين ، يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزير مفوض / عزت سعد

نائب مساعد وزير الخارجية

للمعاهدات